

(مترجمة)

العناوين:

- سجن غوانتنامو الأسترالي
- تركيا تسمح لروسيا رسمياً باستخدام قاعدة إنجريك
- الحكومة الليبية لم تحصل على الثقة

التفاصيل:

## سجن غوانتنامو الأسترالي

اتفقت أستراليا وغينيا الجديدة على إغلاق السجن الجديد الممول من أستراليا والمخصص لطالبي اللجوء المقام على جزيرة مانوز والمعروف بانتهاكه لحقوق الإنسان. وبحسب القانون الأسترالي فإن أي شخص يتم ضبطه وهو يحاول الدخول إلى البلاد بواسطة القوارب، يرسل إلى التحقيق في مراكز التوقيف على جزيرة مانوز، على شواطئ غينيا الجديدة، أو إلى جزيرة نارو في المحيط الهادئ. ويمنع منعاً باتاً من الإقامة في أستراليا. بالرغم من الالتزام بإغلاق هذا السجن، إلا أنه لم يتم تعيين موعد لهذا الإغلاق. بعض طالبي اللجوء أمضوا سنوات عديدة في هذه المخيمات التي انتقدتها هيئة الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان، ونشرت الكثير من التقارير حول الأوضاع الصعبة والأليمة للمعتقلين بمن فيهم الأطفال. ومع وجود حكومة وشعب يعاديان اللاجئين، فإن اللاجئين منسيون في معتقلات ينتشر فيها العنف ضدهم. إن أستراليا دولة يتقياً سياسيوها النفاق مدّعين مساعدتهم للتحالف ضد الثوار وتنظيم الدولة في سوريا تحت شعار الحرية ومنع الظلم والاضطهاد، ولكنهم في بلادهم يعنقلون اللاجئين كسجناء ويعرضونهم لمعاملة غير إنسانية فظيعة ويعتبرون سلامة اللاجئين وحصولهم على الأمان جريمة يعاقب عليها القانون!

## تركيا تسمح لروسيا رسمياً باستخدام قاعدة أنجريك

أعلن رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم يوم الأحد ٨/٢١ أن تركيا سوف تكون جاهزةً للسماح لروسيا باستخدام قاعدة إنجريك للانطلاق منها لضرب تنظيم الدولة، وجاء هذا على خلفية الزيارة الأخيرة للرئيس أردوغان لبوتين والقيام بخطوات لتطوير العلاقات بين البلدين. إن استخدام هذه القاعدة في الواقع يكشف عن النوايا الحقيقية لتركيا ويضعها في الصف نفسه مع الآخرين في الأزمة السورية لأنهم جميعهم يستعملون تلك القاعدة الجوية، بمعنى آخر يصطفون مع النظام.

بالرغم من إعلان العكس، إلا أن أعمال تركيا تفضح نواياها، مثل تطبيع العلاقات مع روسيا، والعمل مع التحالف الذي يضم الولايات المتحدة، والاعتراف بتمكين المشروع العربي العلماني لسوريا في المنطقة.

## الحكومة الليبية لم تحصل على الثقة

حكومة الوحدة "الليبية" المدعومة من الأمم المتحدة، وتسيطر على أجزاء قليلة من طرابلس لم تحصل على الثقة، وكانت نتيجة التصويت ٣٩-٦١ مع وجود النصاب القانوني. ولكن "حكومة الوحدة" تصرّ على وجود تزوير بسبب عدم علمهم بحصول التصويت في هذا اليوم، ويبدو أنهم لن يتمكنوا من الحصول على أصوات كافية لسحب التصويت لصالحهم على أية حال. وفي ظل هندسة الأمم المتحدة فإنه سيتم توحيد الحكومات الثلاث الكبرى تحت حكومة الوحدة، ويعتبر برلمان طبرق هو البرلمان الوطني وبرلمان طرابلس يكون في موقع استشاري. ولم تتبن جماعة الجماعة الأخرى، ومن هنا فإن الأمم المتحدة والولايات المتحدة تهددان الآخرين وتأمران الجميع بدعم وتأييد "حكومة الوحدة". من جانب آخر فإن برلمان طبرق قال إن حكومة الوحدة تفتقر إلى القدرة على القيادة ولم تحقق أي شيء منذ نشوئها وتحارب علانيةً الجيش الليبي الموالي بشكل كبير لطبرق.